



إعطاء عاملات المنازل من قانون العمل بنمكس بإفصانهن أيضاً من الحصول على مساحات سكنية لائقة (هنا الدراسة)



لمكافحة العنصرية وإصلاح القوانين. التوصيف الدقيق لغرف العاملات يستنتج سعد في ختام دراسته: كهوف داخل المنازل!

لفتحات طويلة من الزمن. الغرض الأساسي من هذا الجمع، كما تشرح الدراسة، هو ترسيم الخطوط الدقيقة لأنواع الغرف التي لا تؤثر في النسبة العامة للاستثمار وذلك للسماح للمطورين بزيادة مساحات الغرف التي تضيف القيمة السوقية. ونتيجة لذلك، يوجد بند في القانون يحدد المساحة القصوى لغرف العمال ولكل هذه الأنواع من الغرف (التخزين، الغسيل...) بـ 8 أمتار مربعة.

تحدد الدراسة هدفاً آخر لهذا الجمع، وهو إعفاء هذه الغرف من موجب وجود نوافذ مفتوحة أي لا عوائق أمامها، وهنا يصبح القانون مشكلة فاقعة عندما ينص صراحة على أن الغرف المصممة للسكن البشري يجب أن يكون فيها نوافذ من دون عوائق، بعدما كان قد استثنى في الفقرة السابقة غرف عمال وعاملات المنازل من هذه الفقرة!

هذه الاتجاهات المعمارية يصعب مواجهتها بسبب الممارسات الراسخة، والطبيعة المحددة من الفعل المعماري، والعمر الطبيعي للمباني. وعليه، يجب الاعتراف باليات القهر التي يخلقها المطورون والعملاء والمهندسون المعماريون وإدراجها ضمن الجهود المبذولة

يصف سعد في دراسته كيف أن العاملة "توضع في هذا الموقع الهش، ما يعطيها بشكل تلقائي وضعية منحرفة بمجرد تحديد معايير ثقافية مختلفة. ثم يوضع هذا "الجسم الغريب" في غرف مخصصة له، صُممت بعد الأخذ بالاعتبار هوية وطبقة الشخص الذي سيعيش فيها. المسار المعقد الذي يقود إلى غرف العاملات عبر المطبخ وغرف الغسيل، والممرات الضيقة، يفصلهن بشكل لا لبس فيه عن الحالة العامة للسكان وعن كونهن أشخاصاً كاملين، ويرفقهن كمالحق لمناطق الخدمة".

#### قانون بناء عنصري

الإطار القانوني للعنصرية الهندسية يتجسد وفق سعد في قانون البناء الذي يحتوي على عدة بنود تتعلق بسكن عاملات المنازل، أولها أن القانون "يشير إلى مساكن عاملات المنازل بتسمية "غرف للخدم" ويذهب أبعد من ذلك عبر التحدث عن "الخدم" بصفة المؤنث". كذلك تدرج غرف عاملات المنازل في القانون مع مجموعة من النصوص التي تتحدث عن غرف التخزين وغرف الغسيل التي هي في المقام الأول غير مصممة لاحتواء الناس

لـ"الهيتروتوبيا" أو النخب، تثبت هذه الدراسة أن غرف عاملات المنازل تعتبر مجموعة فرعية من "النخب المنحرف"، أو بمعنى أكثر تبسيطاً، تعتبر المساحات السكنية المخصصة لعمال المنازل مساحات منبوذة للأفراد الذين ينحرف سلوكهم عن السلوك المتعارف عليه في الوحدة التي يوجدون فيها، وفي هذه الحالة نتحدث عن الأسر اللبنانية التي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة.

أي ما يقارب 2,87% فقط من مساحة الشقة. أما الحالة الثانية فتشكل أفضل مثال توضيحي للتصميم غير الإنساني الذي "يتفنن" بإعفاء غرف العمال عن الأنتظار قدر الإمكان. نتحدث هنا عن ممر مؤد إلى غرفة العاملة، مغلق بأبواب عند طرفه، يصل إلى غرفة الغسيل ويلبها غرفة العاملة، أي ليس إلى غرفة العاملة مباشرة. جدار غرفة الغسيل ينحرف إلى الداخل من أجل إفساح المجال لناقذة غير مباشرة لغرفة العاملة بمساحة تقل عن 50 سنتيمتراً. تبلغ مساحة الغرفة 2,5 أمتار مربعة من أصل 531 متراً مربعاً أي أقل من 1% من مساحة البناء! هذه الحالة بالذات هي، بأي شكل من الأشكال، وضع شاذ، لكنها تلتزم بالاتفاقيات اللبنانية الرسمية الحالية، وفق الدراسة.

فالمعماريون والمطورون والعملاء يرون أن المساحات السكنية المخصصة لعمال المنازل تنتمي إلى فئة العناصر ذات صلة الخدمة غير الجمالية في التصميم التي يجب أن تكون مخبأة بذكاء وراء عدة طبقات من الهندسة المعمارية لضمان أن يتم تقديمها على أنها غير واضحة ومعزولة قدر الإمكان". وعليه، انطلاقاً من مفهوم فوكو

التصميم الهندسي لغرف العاملات ينطوي على عنصرية مخفية

تدرج غرف عاملات المنازل في القانون مع غرف التخزين وغرف الغسيل

## قطاع خاص

### «فيكتوريا سيكرت» تختار «دار مزنر» لتصميم حمالة صدر بثلاثة ملايين دولار

أن تختار شركة عالمية كـ"فيكتوريا سيكرت" مصمماً لبنانياً لتجسيد عمل فائق الدقة للمصمم الدولي إيدي بورغو، هو حمالة الصدر Bright Night Fantasy Bra لعام 2016، فالخبر يؤكد على تميز لبناني جديد في عالم الأناقة وصناعة المجوهرات حول العالم.

استطاعت "دار عزيز ووليد مزنر للمجوهرات"، ممثلة بالجيل السادس من مصممي المجوهرات دوري وعلياً مزنر، الفوز بالتحدي الذي تبارت عليه كبريات دور المجوهرات حول العالم، وتمكنت الشركة اللبنانية من تجسيد تصميم حمالة الصدر التي بلغ ثمنها نحو ثلاثة ملايين دولار، وارتدتها عارضة الأزياء جاسمين توكس خلال عرض أزياء هذا العام في Grand Palais، في باريس.

أكثر من 700 ساعة تطلّبتها دوري مزنر وفريقه العامل لتصميم الحمالة وترصيعها بـ 772 قطعة من الذهب عيار 18 قيراطاً، وحوالي 9000 قطعة من الأحجار الكريمة تنوّعت بين الألماس والزمرد، يصل وزنها إلى أكثر من 450 قيراطاً.

"دار مزنر للمجوهرات" قصة نجاح لبنانية يعود تاريخها إلى القرن الثامن عشر، يمثلها اليوم الجيل السادس المتمثل بدوري وعلياً مزنر، اللذين يجهدان للمحافظة على الإرث العائلي الذي تميز لأجيال بالتصميم للمجوهرات الفريدة من نوعها حول العالم لأكثر من قرنين من الزمن.

